https://doi.org/10.37375/bsj.v7i19.3310

البُعد الديني في العلاقات الدولية

*د. السائح أحمد محمد السائح *د. محمد علي القذافي الربيعي

تاريخ الاستلام: 2025/2/10 إجازة النشر: 2025/4/5 تاريخ النشر: 2025/5/13

المستخلص: هدفت هذا البحث الى دراسة البُعد الديني في العلاقات الدولية، حيث استعرضت التطور التاريخي للبعد الديني في العلاقات الدولية، وتحديد الوظيفة الدينية والثقافية للدين في العلاقات الدولية، الدين والعولمة في العلاقات الدولية.

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، مستعرضة نماذج للسياسات الخارجية لكل من (دولة الفاتيكان، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والولايات المتحدة الامريكية) وتأثير البعد الديني فيها.

وتوصلت الى عدد من النتائج منها ارتبط التنظير للعلاقات الدولية بشكل دائم، بواقع هذه العلاقات وهو الأمر الذي حكم تطور المنظورات الكبرى منذ بداية الحديث عن علم العلاقات الدولية وحتى نهاية مرحلة الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: البُعد الديني، العلاقات الدولية.

The Religious Dimension in International Relations

Dr. ALSAYIH AHMED MOHAMED ALSAYIH
Department of Political Science - Faculty of Economics - University of Sirte
Dr. MOHAMMED ALI ALQADDAFI Al-RABEAI
Department of Political Science - Faculty of Economics - University of Sirte

Abstract: This research aimed to study the religious dimension in international relations. It reviewed the historical development of the religious dimension in international relations, identified the religious and cultural role of religion in international relations, and identified religion and globalization in international relations.

The research used a descriptive and analytical approach, reviewing models of the foreign policies of the Vatican, the Islamic Republic of Iran, and the United States of America and the influence of the religious dimension on them.

It reached several conclusions, including that the theorization of international relations has always been linked to the reality of these relations, a fact that has governed the development of major perspectives from the beginning of discussion of the science of international relations until the end of the Cold War.

Keywords: Religious Dimension, International Relations

مقدمة:

يُعد الدين أحد أهم الركائز المهمة لتقدم الحضارات في ظل الدور الذي يقوم به من صياغة حياة الإنسان في مختلف جوانبها الإنسانية.

ولما كان الدين يُنظر إليه علي أنه أحد الدعامات لتقدم الحضارات، فهو أيضاً جزءًا من أساسيات العلاقات الدولية، فقد أصبحت الدين وعلاقته بالحياة العامة من أولويات القضايا في المجتمع الدولي، فكثير من النزاعات التي شهدتها الانسانية كان للدين دور اساسي فيها، وأصبح الدين يشغل موقعاً محورياً يعيد بناء وتشكيل سياسات المجتمع الدولي، وأصبحت الحركات الدينية في بعض الدول تطرح شعوراً جديداً بالهوية والانتماء، بالإضافة الى تطور وسائل الاتصال التي فرضت فرصاً وتحديات جديدة، وهو ما دفع العديد من الدول أن تتخلى عن جزء من وظائفها المتعارف عليها لمصلحة اطراف أخرى داخلياً وخارجياً.

واذا ما تم رصد دور الدين وتوظيفه في العلاقات الدولية نجده يلعب دوره في الحياة السياسية، ويتم استغلاله في عملية التعبئة

* قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا alsayih.ahmed@su.edu.ly
* قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا alrabeai70@su.edu.ly

السياسية، وكذلك يعد الدين مصدرا للشرعية السياسية، كما تم استخدامه أداة للتغييرات السياسية، ولتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات الإنسانية المختلفة، وكإطار إيديولوجي للشعوب.

وعلى ذلك يجب الاعتراف بأهمية الدين في حياة الفرد والجماعة، نظراً لدوره الرئيسي في تشكيل الإنسان، والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية ونشأتها واستمرارها وتقدمها.

وما يدلل على دور الدين في العلاقات الدولية ما حدث في بداية تسعينات القرن الماضي في البوسنة والهرسك بين كروات وصرب ومسلمين صراعا دينياً. فلقد عُرف المتحاربون أنفسهم على اسس دينية أكثر منها ايدولوجية.

والحرب التي درات في نهاية التسعينات القرن الماضي بين الألبان والصرب باعتبارها حرباً بين مسلمين ومسيحيين.

ويمكن لنا بسهولة رؤية البعد الديني داخل هوية بعض الدول مثل الفاتيكان وإيران بعد الإطاحة بنظام (محمد رضا بهلوي) 1979م، وكذلك إسرائيل وباكستان واللتين تكونتا بفعل البعد الديني.

ويربط عدد من المهتمين بهذا الشأن بين العولمة، وبين بروز الصحوة الدينية كمؤثر في السياسات الدولية، وان تطور احداث العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ولدت أجندة جديدة في لعلاقات الدولية، تتضمن دوراً متزايداً للدين، والقواعد التي تعرف نفسها علي أسس دينية.

ومما لا شك فيه، ان الاهتمام بدراسة دور الدين في العلاقات الدولية بدأ يظهر بشكل متزايد بعد انتهاء الحرب الباردة، بعد فترة طويلة من سيطرة موضوعات، ومناهج، ومفاهيم بعينها على حقل الدراسة، ترتب عنه ليس إهمال وتهميش دراسة دور الدين وحده فقط، ولكن تهميش دور العوامل الثقافية بشكل عام من قيم ودين وهوية وحضارة.

وحقيقة الأمر هو انه لا يمكننا أن نلاحظ دور البُعد الديني في العلاقات الدولية، ولا يمكننا كذلك القول بأنه ليس هناك أي دور للدين أثر في العلاقات الدولية في بين الدول.

أسئلة الدراسة:

- هل يشكل البعد الديني دوراً في العلاقات الدولية؟
- ما هو الدين وهل التدين هو طبيعة بشرية؟
- ما هي العلاقة بين كل من الدين والسياسة والدولة؟

أهمية الدراسة:

محاولة وضع إطار فكري للبعد الديني في العلاقات الدولية من خلال سيادة ظواهر بعينها كظاهرة العولمة مثلاً والتي تميزت بأمرين تمثل الأول في التقدم العلمي في مجالي التكنولوجية والصناعة التي حققت بها نقلة كبيرة في مجالات مختلفة، والثاني في نهاية الحرب الباردة وانتهاء عهد القطبية الثنائية.

هدف الدراسة:

دراسة البعد الديني في العلاقات الدولية لفهم تأثيره على العلاقات بين الدول، وذلك بتحليل تأثير هذا البعد على سلوك الدول في سياساتها الداخلية والخارجية، وعلى الصراعات الدولية ذات الطابع الديني، وتأثيرها على تشكيل الهوية الدينية، وكيف يؤثر البعد الديني على العلاقات الثنائية بين الدول، وانعكاس ذلك على العلاقات الدولية.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يوفر فهما شاملا للظواهر الدينية وكيفية تأثيرها في العلاقات الدولية، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي.

الدراسات السابقة:

دراسة(مكين2006) البُعد الديني في العلاقات الدولية دراسة ف أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 ، جامعة الخرطوم.

تناولت الدراسة البعد الديني في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة من خلال اختبار دور الدين في احداث 11سبتمبر 2001والنقاشات التي ثارت حول اسباب عودة "المقدس الديني "الى أجندة العلاقات الدولية. وركزت الدراسة بصورة خاصة على أزمة الدولة القومية بحسبان ان الدولة القومية هي الوحدة الاساسية في النظام الدولي والتي قاد راجعها واخفاقها في السيطرة على حدودها السماح للجماعات والحركات الدينية بلعب دور اساسي بديل على المسرح السياسي الدولي واحتلال دور الدولة في العلاقات الدولية.

الدراسة استخدمت المنهج المقارن الذي اتاح تتبع ودراسة ظاهرة صعود الاصوليات الدينية وتأثيرها في العلاقات الدولية وركزت المقارنة على الاصوليتين المسيحية والاسلامية والمواجهة بينهما وصولا الى احداث 11 سبتمبر2001 .

خلصت الدراسة الى الاهمية المتزايدة للدوافع الدينية والقيمية والافكار ودورها في فهم العلاقات الدولية المعقدة والراهنة والتي تبرز معها الحاجة الى بناء مداخل وشبكات تحليلية تستعين بمفاهيم العلوم المتداخلة قصد ادراك التحولات والتنبؤ باتجاهاتها. آما خلصت الدراسة الى ان الدولة القومية الوحدة التي اعتبرت الاساسية في العلاقات الدولية قد تراجع دورها لصالح الجماعات والحركات الدينية الامر الذى سيؤدى الى عدم استقرار النظام الدولي نظرا لقدرة هذه الجماعات على استخدام العنف في التعبير عن رؤاها والتعبير عن وجهات نظرها المعارضة للنظام العالمي.

دراسة (تخة2017) البعد الديني في السياسة الخارجية للدول نموذج (لدولة الفاتيكان)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

وكانت إشكالية هذه الدراسة التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار البعد الديني وسيلة لممارسة السياسة الخارجية؟ وكيف يظهر ذلك في السياسة الخارجية لدولة الفاتيكان؟"

وعليه يرتبط تأثير البعد الديني في النظام السياسي للدولة بمدى تغلغل هذا البعد في العقيدة الأساسية داخل نظامها السياسي، ويعتبر نموذج الفاتيكان من أهم النماذج التي توضح لنا هذه العلاقة، حيث مارست الفاتيكان دورها كفاعل سياسي وكدولة دينية في نفس الوقت في العديد من المواقف الدولية وهو ما خولها القانون الدولي لفعله منذ استقلالها كدولة قائمة بذاتها عام 1929م،

ولذلك فان الفاتيكان عبرت من خلال أدوارها السياسية عن كيفية استعمال المتغير الديني ومبادئه في تسوية النزاعات وحل القضايا الدولية الداخلية سواء كانت الخارجية، و كيف أن الدول تستعين بالبابا كوسيط سلام في المؤتمرات العالمية أو استدعائه في الدول لإلقاء خطابات السلام و الأمن والاستقرار.

تعريف الدين في اللَغة:

الدين ظاهرة اجتماعية يلعب دوره في حياة المجتمع سواء كان فردا او جماعة وهو ملازم لنشأة المجتمع البشري. كما يُعد الدين مصطلحاٍ مثيرا للجدل وصعوبة لإيجاد تعريف له، وذلك لاختلاف مظاهره من مجتمع الى اخر، وتعددت تعريفاته عبر مختلف المراحل الزمنية، ولفهم الدين لابد من تتبع الكلمة لغويا لتحديد معناها، وذلك لوجود عدة اتجاهات تناولت تعريف الدين في حياة الفرد والمجتمع.

لذلك نجد ان أغلب التعريفات التي تم تقديمها لتعريف الدين كانت ذات طابع غربي، لذلك سنستعرض عددا من هذه التعريفات منها ما هو غربي وأخر إسلامي.

تعريف الدين في اللغة:

لكلمة الدين في اللَغة عدة معان، بعضها يتفق في المعني، أي له دلالة واحدة، وبعضا يختلف في المعني، أي له معان متضادة متناقضة.

فمن المعاني التي تتفق في دلالتها، أن كلمة الدين في اللَغة تعني: الجزاء والحساب، ومن ذلك، قوله تعالي: {مَالِكِ يَوْمِ الْدِينْ} (الآية 3 من سورة الفاتحة). أي يوم الجزاء والحساب ويقال: كما تُدين تُدان، أي كما تفعل تجازي.

وتعني، العادة والشأن والحال والسيرة والطريقة التي يسير عليها المرء ومن قول العرب: ما زال ذلك ديني وديدني أي عادتي وشأني.

وتعني الملك والسلطان والحكم والقضاء من ذلك دانه دينا، أي ملكه وحكمه وكذلك قوله تعالى: {مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دَينُ الملِكْ}، (الآية 76 من سورة يوسف). أي قضائه ويدين الرجل أمره أي يملكه.

وتعني الملّة والورع والتوحيد والعبادة والشريعة، فهي اسم لكل ما يعبد به الله (القاموس المحيط ا، ج4، فصل الدال والذال، ص 225) ومن ذلك دان به، أي اتخذه ديناً ومذهباً واعتقده وتخلق به.

وتعني: القهر والإكراه والقيد والغلبة، فيقال: دان فلان فلاناً، أي حمَله على ما يكره (القاموس المحيط، ج4، فصل الدال والذال، ص 225).

ومن المعاني المتضادة لكلمة الدين أنها تعني:

الطاعة والمعصية: ومن ذلك دان له، أي أطاعه وخضع له، ويقال: دان الرجل إذا أطاع ودان إذا عصا وتعني العزة والذل والانقياد فيقال: دان الرجل إذا عزَ، ودان إذ ذلَ (القاموس المحيط، المرجع السابق، ج4، فصل الدال والذال، ص25). وهو أصل المعني، وبهذا الاعتبار سميت الشريعة دينا.

الخلاصة أن كلمة الدين، هي علاقة بين طرفين يخضع أدناهما لأعلاهما ويعظمه، وهذا المعني المقصود هنا.

تعريف الدين عند الغرب:

اورد فقهاء عدة تعريفات لما تصوره من معان لكلمة الدين، منها يقول سالمون ريناك (Salomon Reinach) في كتابه تاريخ العام للديانات: الدين هو مجموعة الاعتبارات التي تقف دون ممارسة الأفراد لامتيازاتهم الخاصة.

ويقول سلفان بيريسيه (Sylvain Peresse)) في كتابه العلم والديانات: الدين هو الجانب المثالي في الحياة الإنسانية.

ويري فيورباش (Feurbach) أن: الدين هو الغريزة التي تدفعنا نحو السعادة، في حين أن ماكس ميلر يقول (MaxMuller) في كتاب نشأة الدين ونموه: الدين هو محاولة تصور ما لا يمكن تصوره والتعبير عما لا يمكن التعبير عنه، هو التطلع إلى اللانهائي، حب الله.

ونلاحظ على هذه التعريفات، أنها قد أجمعت على أن الدين يشمل جانباً روحانياً غيبيا يتمتع بالسيطرة والسلطة على معتنقيه، كما يلاحظ أنها لم تخص بالتعريف الأديان السماوية أو غير السماوية، وإنما عنت الدين كفكرة فلسفية وروحية بصفة عامة.

تعريف الدين عند فقهاء الشريعة الإسلامية:

الدين عند فقهاء الشريعة يعني مجموعة الأحكام والعقائد التي شرعها الله لعبادة ليتعبدوا بها في الدنيا ثم يحاسبوا عليها في الأخر. غير أنهم يخصون به الإسلام، لقوله تعالي: {إِنَّ الدِينَ عِنْدَ الله الإِسْلامْ} (الآية رقم 19 من سورة آل عمران.)، {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمْ دِيناً فَلَنْ يَقْبَلْ بِهِ} (الآية رقم 85 من سورة آل عمران.) كما يأتي عندهم بمعني الملة فالملة هي الدين، كملة الإسلام، وملة النصرانية، وقيل الملة هي معظم الدين وجملة ما تجئ به الرسل ويأتي بمعني الشريعة أيضا فالشريعة الإسلامية هي: كل ما شرعه الله للمسلمين من أحكام على لسان الرسول وكلمة الدين الإسلامي، قد تطلق ويراد بها ما يرادف الشريعة الإسلامية بالمعني

السابق، أي تعني ما تعنيه كلمة الشريعة وتل على ما تدل عليه هذه الكلمة وقد تطلق ويراد بها معني أخص عن معني الشريعة، أي تقتصر على العقائد الأصلية والمبادئ التي اتفقت عليها الشرائع السماوية كلها.

تعريف الدين عند فقهاء القانون:

العلاقة وثيقة بين كل من الدين والقانون، فقواعد القانون الأولي كانت في بدء نشأتها قواعد دينية وكان القانون في كل مجتمع ينشأ ممتزجا بالدين، حيث كان يصعب فصل قواعدهما في بعض الأحيان، كما يعد الدين حالياً مصدراً رسمياً للقانون، متي تناول علاقة اجتماعية ما بالتنظيم.

ويري بعض الفقهاء أن الدين في الإصلاح القانوني هو كل ما يستمد من وحي القوي الخفية لتنظيم شؤون الناس في الدنيا والأخرة فيشمل التعريف بذلك الأديان السماوية وغير السماوية. (لطفي، 1999، ص169.)

ونلاحظ أن فقهاء القانون في تعريفهم لكلمة الدين قد انصب اهتمامهم على ما ينزل من وحي من عند الله باعتباره جانب الدين الذي له صلة بالقانون، أي أن العبرة عندهم بالجانب المادي في الدين متمثلا فيما ينزل به الوحي السماوي من قواعد في حالة الأديان السماوية أو ما يستمد من وحي القوى الخفية من قواعد في حالة الأديان غير السماوية.

وبالتالي يخرج من تعريفهم الدين كفكرة فلسفية وشعور روحاني.

التطور التاريخي للبعد الديني في العلاقات الدولية

التطور في دراسة العلاقات الدولية:

لتحليل ودراسة العلاقات بين الدول هناك عدة مستويات من التحليل، إلا أن المهتمين بعلم العلاقات الدولية يرون أن أكثر مستويات التحليل انتشاراً في علم العلاقات هو التحليل التاريخي والتحليل التنظيري. حيث يقوم التحليل التاريخي على عرض المراحل الأولى التي مرت بها دراسة العلاقات الدولية. بينما يقوم التحليل التنظيري على عرض النظريات الأساسية التي سيطرت على دراسة العلاقات بين الدول وتحليلها.

حيث يرى أصحاب التحليل التاريخي أن المميز الأساسي لهذه العمليات التاريخية هو النظام العالمي الذي تطور تاريخياً منذ القرن السادس عشر ونشأة الدولة القومية، إلى 1914 (الحرب العالمية الأولى) في أوروبا وأمريكا الشمالية وأصبح يشكل المحدد الأساسي للنظام العالمي ولم تركز أدبيات العلاقات الدولية خلال تلك الفترة على البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية، إذ كان التركيز على الدولة القومية ذات السيادة، من حيث الإجراءات المفروضة على السلطة، وأصولها، ووظائفها. (نادية مصطفى، 1983)

وبعد نشأة علم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، مر الغرب بعدة مراحل، يتم في إطارها التمييز بين:

المرحلة الأولى: المدرسة المثالية

لقد هيمنت المدرسة المثالية على العلاقات الدولية في الفترة ما بين 1918-1939، فقد أخذ المثاليون بناؤهم الفكري من عدة عصور وأجيال تمثلت في عصر النهضة والتنوير، ويعتبر الرئيس الأمريكي (ويلسون) من أبرز المثاليين الذين تبنوا مفهوماً محورياً للعلاقات الدولية وهو مفهوم الأمن الجماعي، كما كان أنصار المدرسة المثالية يركزون على الالتزامات القانونية والدولية، إلا أن قواعد القانون الدولي التي نادوا تعكس السلوك الغربي في الدولة الأوروبية في القرن التاسع عشر، ومن ثم فإن هذه المناداة لم تعكس قيم، ومصالح المجتمعات الأوروبية. وبالتالي فشلت إجراءات الأمن الجماعي ونشبت الحرب العالمية الثانية التي شكلت ضربة كبرى للمثاليين وإعادة إحياء الواقعية في العلاقات الدولية.

المرحلة الثانية: الواقعية:

لقد مهدت الحرب العالمية الثانية لظهور المدرسة الواقعية التي برزت بعد نهاية الحرب العالمية، وشهدت تحولاً في دراسة علم العلاقات الدولية، وظلت تسيطر على علم العلاقات الدولية باعتبارها تغيير، وتجسيد لمنظور الفوضى الدولية.

حيث تحول علم العلاقات الدولية من علم دراسة القيم، والأخلاقيات، إلى علم دراسة القوة، والمصلحة، وكان تركيزها على الدولة القومية بوصفها وحدة التحليل، وعلى التاريخ مصدراً لتأكيد مقولاتها.

وكان أبرز من عبّر عن المدرسة الواقعية (مورجانتو وكسينجر) ومنذ أواخر الخمسيات وبداية الستينات تعرضت هذه المدرسة لانتقادات شديدة أدت إلى بروز المدرسة السلوكية.

المرحة الثالثة: السلوكية:

انطلاقاً من البحث العلمي في دراسة العلاقات الدولية ثم انتقاد أصحاب المدرسة الواقعية في اعتبارهم على أحكام ميتافيزيقية وذلك باستعمالهم وسائل بدائية في البحث والأخذ بمفاهيم غير واضحة وغير محددة واعتمادهم غالباً على دراسة النظام الدولي الذي كان سائداً حتى أوائل القرن العشرين وذلك دون أخذهم بالتطورات الهائلة التي عرفها المجتمع الدولي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي ويعلن أصحاب هذا الاتجاه أنه بالاستناد إلى مناهج الملاحظة الكمية والكيفية وأخذهم بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية و السوسيولوجية والتقنية العسكرية إنما يعملون على تفسير العلاقات الدولية بشكل محايد .

وقد ظهر أثر على الاجتماع من خلال انعكاس المفاهيم السلوكية والعضوية على المجتمع الدولي وقد اعتمدت السلوكية بشكل مبسط على قواعد سلوك الأفراد على أساس أنها امتداد طبيعي لتصرف المجموعات ثم تصرف الدول فالمنظمات الدولية.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد السلوكية:

لقد أثار الفصل بين البعدين القيمي الديني، والبعد الواقعي في دراسة العلاقات الدولية خلال المراحل الثلاث السابقة انتقادات عدد كبير من الباحثين في مرحلة ما بعد السلوكية، فقد أوضح (كوهين)، في دراسته للمنظمات الدولية أن دراسة هذه المؤسسات تحتاج الى الاهتمام بديناميات عمل هذه المؤسسات، ولكنه يرى كذلك أن الأهم هو تحليل مدى تحقيقها لأهدافها في ظل النظام الدولي السائد، وهو ما يسمح بإدراك الحاجات التنظيمية لهذا المجتمع الدولي ومدى احتياجه لتطوير أو انشاء بعض المنظمات في إطار تحديات القرن الحادي والعشرين .

في حين أن (روبرت روبنسن) يرى أن الواقعية تفضل القيم الثقافية والاجتماعية في دراستها للعلاقات الدولية، وهي قيم لها الأهمية نفسها في فهم، وتحريك العلاقات الدولية، وأن هذه النظرة التي تدخل العامل الثقافي، والديني في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، هي التي تكسبه المرونة اللازمة للتفسير، وتوجيهه بدرجة عالية الكفاءة. (نادية محمود مصطفى، ص15 وما بعدها).

إن مثل هذه الانتقادات التي وجهت للمدرسة الواقعية توضح رفض الأدبيات الغربية الفصل بين الأبعاد القيمية، والواقعية، وهو الرفض الذي برز منذ نهاية الثمانيات من القرن العشرين في ظل مراجعة مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية، وهي مرحلة ما بعد السلوكية التي أسست على إمكانية تعدد التوجيهات النظرية في دراسة العلاقات الدولية، واهتمامها بالقيم إلى جانب السلوك.

ويرى منظرو مرحلة ما بعد السلوكية أنه على المجتمع الغربي إعادة النظر في مصطلحات أساسية مثل الحقيقة Try، والعقلانية Rationality ، والموضوعية وراء الاقتراب Apron ، أو الخلفية الفلسفية Meta-theory.

كما يرى رواد هذه المرحلة أن ما يميزها هو تقبلها لتعدد وجهات النظر، ويعد هذا الجدل الثالث في تاريخ علم العلاقات الدولية بعد الجدل الذي حصل بين الواقعية والمثالية في العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي والجدل الذي حصل بين العلمية والتقليدية في الخمسينات والستينات من نفس القرن (مقلد، 1984).

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

إن التحولات البارزة التي عرفها العالم منذ معاهدة (وستفاليا) كانت نتيجة أعمال عنف وحروب مدمرة مثل الثورة الفرنسية والحربين العالميتين كما شكل انهيار المنظومة الاشتراكية في بداية التسعينات تغيرات كبيرة شملت بنية العلاقات الدولية والمبادئ التي قامت عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعدم مقدرة (الاتحاد السوفيتي سابقاً) على تحمل أعباء مكانته كقوة عظمى، وقد جاء هذا التغيير نتيجة لعوامل عدة منها : التعقيد في المشكلات الدولية، ونمو ظاهرة الاعتماد المتبادل، والتقدم التكنولوجي الكبير نتيجة الثورة الصناعية، وتطبيقاتها في مجال الإنتاج والمعلوماتية.

وتمثلت أهم معالم التغيير في العلاقات الدولية في الآتي:

1- وجود نظام عالمي أحادي القطبية.
2- المنافسة الاقتصادية كمعيار كوني للقوة.
3- الطبع العالمي لبعض مشكلات المجتمع الدولي المعاصر.
4- تعدد العناصر الأساسية للتدفقات الثقافية العالمية.

البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية:

على الرغم من أن الدين لم يكن له ذلك الدور المهم في دراسة العلاقات الدولية في الفترة منذ الخمسينات، وحتى أواخر السبعينات من القرن العشرين، فإن مراجعة الأدبيات الغربية في المرحلة التي اللاحقة توضح أن هناك اهتماماً متزايداً بدراسة دور الدين في تحليل العلاقات الدولية، بل أن البعض جعل من الدين أحد مصادر الإبداع النظري في علم العلاقات الدولية، التي يمكن أن تسهم في بلورة نظرية لاختبار فروض معينة في الواقع (صالح، محروس، أبو الفضل، نادية مصطفى (محرران)، 2008، ص136.)

وهنا تستوجب دراسة الظاهرة الدينية بداية تحديد معناها، بهدف عدم الخلط بينها وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى كالأيديولوجيات والفكر السياسي أو غيره، فالدين هنا ينصرف إلى رؤية الذات والآخر والكون تتسم بالقداسة والتنزيه لمعتنقها.

وقد طغى على دراسة هذه الظاهرة منهجان، أحدهما تجريبي يقوم على رؤية المنظومة القيمية والتفاعلات في إطار المجتمع الدولي من زاوية دين معين أو مجتمع محدد، فتصبح قيم "الآخر" مهما كانت في مرتبة تالية لقيم الذات على سلم القيم، وبالتالي تصبح العلاقات الدولية وفق هذا المنهج عبارة عن شبكة من التفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي لا تخرج عن زاوية معيارية محددة تتمثل في اعتبار كل ما يقوم به الأنا هو دفاع عن النفس وكل ما يقوم به الآخر هو عدوان. أما المنهج الآخر فهو المنهج الكلي الذي يقوم على اعتبار أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء، وأن العبرة بنتائج التفاعل لا إلى الوحدات لرصد ما أضافه التفاعل، كما يركز المنهج على القيم الإنسانية المشتركة الناجمة عن تفاعل وترابط وحدات المجتمع الدولي، وبشكل يسمح بقيام لغة مشتركة قائمة أساسها البعد الروحي الذي تمثله الأديان. (وليد عبد الحي، 2005.)، (محروس، أبو الفضل، نادية مصطفى، ص139-140.)

البعد الديني كأحد مراحل تطور العلاقات الدولية:

لقد كان هناك ارتباط بين تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، وذلك بدراسة وتحليل القيم، حيث يشير عدد من باحثي ومحللي العلاقات الدولية إلى أن فكرة القيم في الأدبيات الغربية تتنازعها مدرستان:

الأولى : ترى أنه من العبث التمسك بقيم في عالم السياسة الدولية الذي لا يعرف إلا المصالح ، وأن تمسك دولة بالأخلاق يعني استسلامها في موقف ما للطرف الأخر الذي لن يتبع قواعد السلوك نفسها ، وفي هذا الإطار يرى (مورجانثو) أن الأخلاق ضرورية في العلاقات الدولية ، ولكنه يناهض المبرر الأخلاقي للسياسة الدولية أو ما يسميه بأيديولوجية الأخلاق ، أي أن المبادئ

الأخلاقية تخفي وراءها المصالح الخاصة، وترى هذه المدرسة أنه يمكن عن طريق توازن القوى أن يتحقق النظام والاستقرار للجميع، وإيجاد حالة من الصراعات المسلحة ، وعلى القادة أن يكونوا أخياراً إذا امكن ، وأشراراً إذا استدعت الضرورة ذلك .

الثانية: ترى أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع، بل ترشيده حتى لا ينغمس العاملون في المجال السياسي في الحسابات البراغماتية الوقتية، متجاهلين السؤال الملح عند وضع السياسة الخارجية: من نحن. ماذا نريد أن نكون؟ وينتمي إلى هذه المدرسة عدد من الباحثين الغربيين الذين يوضحون أهمية دور القيم في التفاعلات الدولية، **ومن بينهم:**(صالح، محروس، مصطفى، 2008).

1- **ستانلي هوفمان:** يرى بأنه لا توجد شرعة عالمية تحكم السلوك الخارجي الدول، بل أن الأنانية هي التي تحكمها، ويشدد على صعوبة وجود قيم معينة في عملية صناعة القرار في ظل عوامل الذاتية، مثل تفاوت إدراك صانعوا القرار من شخص لشخص، ومن دولة إلى أخرى، ويرى أن إشكالية (نسبية القيم) تبقى قائمة في العلاقات الدولية.

2- **ناي وشلرنجر:** حيث قاما بطرح قضية العلاقة بين الأخلاق والجماعة الدولية، ويعتقدان أنه من الخطورة ب قياس الأخلاق الدولية على الأخلاق الفردية، وذلك لعدة أسباب: أن اوضاع وظروف الدول تختلف عن الأفراد، وأن مواضيع السياسة الخارجية يصعب تصنيفها من حيث (جيد) و(سيء)، بل الأقرب إلى (مناسب)و(غير مناسب)، كما لا يوجد إجماع دولي اخلاقي كما الحال داخلياً، كما أن هذا العلاقة ستضيف مشاكل للسياسة الخارجية لأي دولة، إذ ستبدأ كل دولة في تقويم سياسات الدول الأخرى أخلاقياً، وتنشغل بتصنيفها إلى دول أخلاقية، وأخرى غير أخلاقية، الامر الذي قد يترتب عليه مشاكل عديدة، إضافة إلي أن هذه النظرة سوف تعرقل العمل الدبلوماسي الذي هو في جوهره توفيق بين المصالح.

3- **أرنست هاس:** يرى أنه للوصول إلى أخلاق عالمية يجب التأثير في الحكومات، وذلك اعتماداً على المنفعة الذاتية يمكن بلورة هذه الأخلاق العالمية، ويصبح الردع ذاته أخلاقياً إذا تم استخدمه في المدى المتوسط كسياسة لتغيير الإدراك العدائي بين الأطراف المتصارعة على المدى البعيد، ومن هذين التيارين يمكن الوقوف على الملاحظات التالية:

1-بالنظر إلى الاختلافات الفكرية بين دارسي العلاقات الدولية، المؤيدين لأهمية دور الدين (بأبعاده المختلفة ومنها القيم) في العلاقات الدولية، فلا يوجد تعريف مشترك لكل ما هو (أخلاقي) كإطار عام للتحرك الدولي، كذلك لا يوجد حد أدنى من الاتفاق حول (ماهية القيم) التي يمكن أن تحكم العلاقات الدولية.

2-لقد أثار الدين في العلاقات الدولية قضية العلاقة بين الأخلاق الفردية، والأخلاق الجماعية الدولية، ومدى إمكانية قياس كل منها على الآخر، وإثارة هذه المشكلة (القياس الجماعي والفردي) لها ارتباط بغياب التنظيم الجماعي في الثقافة المسيحية التي استمدت من القيم المسيحية، أما الدين الإسلامي فقد قام بتنظيم الاثنين كلا على مستواه، فلا توجد حاجة للقياس والخلط، فهناك الاثنان وكل منهما له قواعده.

3-إن اعتراف البعض بأهمية القيم في السياسة الخارجية، ومع ذلك فهم يؤكدون أنه لا توجد مبادئ مجردة وعالمية (إلا في بعض الحالات الاستثنائية) تحكم السياسة الخارجية.

4- البعض من مؤيدي الاهتمام بالبعد الديني في تحليل العلاقات أن الانتقال المنهجي يكون مما هو قائم إلى ما يجب أن يكون وليس العكس، فأخلاقيات صانع القرار هي أخلاقية مسؤولية وليس أخلاقية اقتناع، إذ أن ما يقتنع أو يؤمن به السياسي يجب أن يتبلور على أرض الواقع بعد مروره بحساب التكلفة، فما هو جيد في الحسابات السياسية يرتبط بما هو ممكن.(عصام عبد الشافي ، في 13 فبراير 2008 ، البعد الديني في العلاقات الدولية، تاريخ النشر:2009/5/9)

مظاهر بروز المتغير الديني كمحرك للسلوك السياسي في العلاقات الدولية:

لقد برزت خلال الفترة الماضية عدة مظاهر دينية تحمل مؤشرات تدفع باتجاه بروز الدين كمحرك للسلوك السياسي في العلاقات الدولية لعل أبرزها ما يلي (عبد الحي، 2005، عطية5ص23.)، (نظام مارتيني، تحولات ما بعد الحداثة.. البعد الديني في السياسة الدولية، مجلة تحولات، 2005/2/15)

وحسب رأي أصحاب وجهة النظر هذه، أفرزت ثقافات تشجع على نمو الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي تشجع على السلام والأمن العالميين من أبرزها:

1- بروز حركة "أوم شنريكيو" اليابانية ذات التوجهات الدينية، رغم أن اليابان من الدول التي لم يكن للدين دور هام في حياتها السياسية منذ إصلاحات "ميجي" في القرن التاسع عشر، وقد ظهرت بعض الملامح الشتوية خلال الحرب العالمية الثانية، لكنها اقتصرت على بعض الظواهر المحدودة.

2- ظهور حركة "فالان جونق" في الصين الشعبية من ناحية، ومحاولات الصين إخراج بعثة الفاتيكان من تايوان من ناحية ثانية.

3- دور الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا الشرقية، لاسيما قبيل سقوط النظم الشيوعية، ومساندة الكنيسة اللوثرية للمظاهرات السلمية ضد جدار برلين.

4- تذبذب مكانة جماعة "لاهوت" التحرر في أمريكا اللاتينية من موقع القوة في فترة السبعينات من القرن الماضي إلى التراجع في الفترة الحالية.

5- تذبذب قوة حزب "جاناتا" الهندوسي منذ فترة أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

6- تعتبر القوة المحركة منذ السبعينات من القرن الماضي- بقياسها بغيرها من القوة الديناميكية هي الحركة الإسلامية، غير أنها لم تتمكن حتى الآن من تغيير الملامح السابقة للعلاقات الدولية سواء من حيث البعد الاقتصادي أو التجاري أو النظم السياسة أو حتى تحقيق أي شكل من أشكال التنسيق الإسلامي الفاعل.

7- كما شكلت نهاية القرن العشرين حقبة أفصح من خلالها الباحثين الغربيين عن نظرتهم التشاؤمية للإسلام، وجاءت أبرز التعليقات المتشائمة للباحثين الأمريكيين من "صمويل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما" الذين أكدا أن التهديدات الخطيرة للنظام الدولي سوف تكون من المصادر الدينية والثقافية غير الغربية، أي من بلدان تعج بشعوب غير مسيحية، لأن المسيحية الوظيفة السياسية والثقافية للدين في العلاقات الدولية. (هنتنجتون، صدام الحضارات، ترجمة:محمد مستجير،1998)

يمكن تحديد الوظيفة الدينية والثقافية للدين في العلاقات الدولية على النحو التالي:

1- تعزيز الإحساس بالهوية: لاسيما في لحظة الصراع مع الآخر سواء أخذ هذا الصراع شكل المنافسة السلمية أو المواجهة العسكرية.

2- المركزية الدينية: نعني بها الشعور الداخلي لدى أتباع الدين الواحد أن الحقيقة هي التي ينادون بها وما دون ذلك زيف وباطل، وأدوات الاتصال والمواصلات إلى تعزيز رغبة كل دين في إثبات أنه هو الأكثر صحة في مواجهة التدفق الثقافي الوافد من الخارج والذي لا يملك أحد وقفه.

ونتيجة لهذه الوظائف تزايدت دعوات المفكرين في المجتمع الإسلامي والمسيحي واليهودي وغيرها إلى أن يساهم الدين في تقديم نظرية مقابلة للنظريات العلمانية في العلاقات الدولية، وتنامت المؤسسات الدولية "منظمة المؤتمر الإسلامي"، "مجلس الكنائس العالمي" الخ، بهدف للمساهمة في تفاعلات الحياة الدولية المعاصرة، كما جرت محاولات لعقد برلمان يمثل فيه كل الأديان في العالم في شيكاغو عام 1993، يستهدف وضع أخلاقيات ونظام دولي مبني على أخلاقيات عالمية ليست مستندة إلى رؤية محددة من وجهة نظر الباحثين والمحللين (مصالح، حروس، مصطفى، ص142-153)

هناك الكثير من الباحثين يؤكدون على تأثير الأديان الكبير للديانات السماوية. (اليهودية، المسيحية، الإسلام) وأن مقولاتهم الفكرية والتحليلية، إنما تجد جذورها في المعتقدات الدينية التي يؤمنون بها.

ولذلك يستخدم هؤلاء الباحثون والمحللون تصورات دينية وقيمية في تحليلاتهم، مع تأكيدهم على أن للدين تأثير في العلاقات الدولية وهو ليس بجديد، فالمعتقدات والاعتبارات الدينية كانت وراء الأحداث والتحولات السياسية لبتي شهدها العالم (كالفتح الإسلامي، والحروب الصليبية، والحروب الأوروبية في القرون الوسطى)، ولم يقف إقصاء الدين وابعاده عن الحياة السياسية خلال القرون الأخيرة حائلاً دون تداخل الدوافع الدينية في العمل السياسي.

ويمكن القول أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد بروز الدوافع الدينية وظهورها بشكل واضح في العمل السياسي العالمي، وتمثل في العديد من المؤشرات لعل أوضحها قيام عدد من الدول على أساس ديني مثل (باكستان وإسرائيل)، وكذلك تعددت الجماعات والتيارات الدينية العابرة للقوميات، والتي لم تعد تقتصر على ديانة بحد ذاتها، بل شملت مختلف الديانات، فيما اصطلح على تسميته بالمد الأصولي أو (الصحوة الدينية) سواء في الديانات السماوية المسيحية أو اليهودية أو الإسلام، أو الوضعية كالهندوسية والكونفشيوسية والبوذية والشنتية، وتصاعد تأثير هذه الجماعات في صياغة وتشكيل السياسات العالمية.

وفي إطار هذا المنظور يمكننا أن نميز هنا بين ثلاثة مداخل أساسية، يرتبط كل منها بديانة محددة، آخذين في الاعتبار احتمالية التداخل بين هذه المداخل، وذلك في ظل ما ينادي به تراث حضاري مشترك وموروث ثقافي متشابك:

أولاً: المدخل الصهيوني:

في هذا المدخل يمكن التمييز في إطار المرتكزات التوراتية التي تحكم الفكر السياسي المعاصر بين مجموعتين من المرتكزات:

الأولى: تلك المرتكزات التي قامت عليها دولة إسرائيل، والتي شكلت جوهر العمل السياسي لكل التيارات والقوى الفكرية والسياسية الإسرائيلية، فالجميع توراتيون يتوافقون على المصلحة الإسرائيلية العليا، ويعمل الجميع متحدين للوصول إلى أهدافهم السياسية الدينية، والتي لها علاقة بكون اليهود (شعب الله المختار)، وأن مدينة القدس مدينة يهودية، وأن بناء الهيكل كما يعتقدون بانه أمر أساسي لأنه لا قدس دون هيكل، وأن أرض فلسطين هي أرض الوعد.

الثاني: تلك السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل في أن اليهود هم شعب الله المختار، وأن المحافظة على إسرائيل ومساعدتها ودعمها يشكل عملاً دينياً إلهياً، لأن إسرائيل قوى الحق الإلهي ويجب أن تربح صراعها، لأن ذلك يحقق نبوءة الله.

ثانياً: المدخل الأصولي الإنجيلي:

هذا التيار يرتبط بأفكار اليمين الديني في الولايات المتحدة، وغيره من التيارات اليمينية التي تصاعد تأثيرها في المجتمعات الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي تغذت خلال فترة الحرب الباردة بالعداء للشيوعية، وبمواجهة مظاهر العلمنة السياسية التي تجلت في النصف الأول من القرن العشرين، ويحاول هذا اليمين أن يبسط سيطرته على مقاليد السياسة الأمريكية، ليوجهها وجهة جديدة تحكمها المسلّمات الدينية الإنجيلية.

منظرو هذا المدخل يرون أن مناخ العلاقات الدولية إنما هو مناخ صراع دائم، وأن هذا الصراع هو صراع العقائد لا صراع المصالح القومية، وفي مجال الصراع العقائدي على هذا المستوى يستصحب الأصوليون مجموعة مفاهيم قدرية أهمها مفهوم (نهاية الزمن) الذي سبق أن تناوله كل من: (أوغسطين) ثم (هيجل) الذي غذّاه بمضامين علمانية ذات طابع قومي، ثم واصل المهمة (فرنسيس فوكوياما) في كتابه عن (الإنسان الأخير – ونهاية التاريخ).

كما يرى منظرو هذا المدخل أن الظروف الأحادية العالمية الراهنة هي الفرصة السانحة التي يجب أن ينتهزها المذهب الأصولي في العالم، حيث تم التفريط في فترات سابقة، الأمر الذي أضر كثيراً بالأداء الرسالي لحضارة الغرب، والأمثلة التي يسوقونها لذلك التفريط التاريخي تجاه العقيدة تتمثل في عدم الاهتمام بتنصير العالم الإسلامي أيام استعماره، وكذلك بضرورة استخدام القوة لحل

تلك المشكلات ذات الطابع الايماني والروحي والأخلاقي، ويتذرعون في ذلك بأن القوة إنما تستخدم ضد تعدي الكفر على الإيمان، ويدعون أن سياسة الاحتواء التي أفرزها التيار الواقعي، ليست هي السياسة الخارجية المثلى، ويطالبون بتصميم سياسة خارجية جديدة قائمة على الاقتحام وتغليب اعتبارات الدين على اعتبارات الأمن والاقتصاد، وحل مشكلات العالم دفعة واحدة بحل مشكلة الإيمان، وتأسيس النظام العالمي الإلهي الجديد.

ثالثاً: المنظور الإسلامي:

إن الطبيعة العالمية للدين الإسلامي أشارت إليها آياته، وأن رسالته مخاطب بها العالم أجمع، وفي هذا الإطار كانت مخاطبات رسول الله (ص) لقادة الدول والإمارات والممالك المختلفة لتعميم تلك الدعوة، وجاء انتشار الدعوة الإسلامية خارج الجزيرة العربية، وامتداد الفتح الإسلامي شرقا وغرباً تجسيداً آخر لتلك الدلالة.

وبالتالي نما فقه العلاقات الدولية مترافقاً مع هذه التفاعلات، وقام عدد من الفقهاء ببلورة مجموعات كبيرة من الاجتهادات التي تحدد أهداف تلك التفاعلات، وضوابطها في حالتي السلم والحرب على حد سواء، ويمكن اعتبار كتاب "السيَّر" (محمد بن الحسن الشيباني) أول كتاب في القانون الدولي، حيث سبق في الظهور كتاب "قوانين الحرب والسلام" للهولندي (هيوجو جرسيوس) بأكثر من ثمانية قرون.

أصحاب المنظور الإسلامي يروون أنه مع دخول العالم الإسلامي في حالة من التراجع ظهرت علامات الضعف والضمور على فقه (العلاقات الدولية) الذي كان ينطلق من النظرة الإسلامية، وعندما فقد العالم الإسلامي إرادة المبادرة والتحرك وسقط في قبضة الاستعمار بدأ ذلك الفقه الانحسار ثم الخمود.

وهم يروون كذلك رغم استقلال دول العالم الإسلامي، الا انها ظلت أسيرة حالة القابلية للاستعمار وعلاقات التبعية التي رسختها السنوات الطويلة من الاستعمار، ولم تعمد تلك الدول إلى استلهام الإسلام إطاراً توجيهياً لعلاقاتها الدولية، ولم يسجل فقه العلاقات الدولية الإسلامي أي تطور يذكر.

عليه فان أصحاب هذا المنظور يرون بأن هناك دوراً رسالياً للأمة الإسلامية، الذي يستلزم أن يكون للدول الإسلامية في المجال الدولي رأيها في مشاكل العالم الحالية يتفق وهذا الدور الرسالي وينطلق منه، وهو ما يجعل الأمة الإسلامية، ممثلة في هذه الدول أن تؤدي دوراً فعالاً في الدفع بالمجتمع الدولي نحو العدالة والسلام. (جمال الدين عطية، منظور إسلامي معاصر للعلاقات الدولية، موقع إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite)

ولكانت وجهة الرأي لهؤلاء أنه ليجد السلام وفق المنظور الإسلامي طريقه إلى التطبيق وفقاً للرؤية الإسلامية للعالم، فإن كافة السياسات والمواقف والقرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها من طرف السلطات الإسلامية على المستوى الدولي يجب أن تأتي في إطار الالتزام بمنظومة من القيم والمبادئ المعيارية، التي تضمن الوصول إلى هدف السلام العالمي، ويمكن تطبيقها على هذه السياسة أو على ذلك الموقف أو القرار بطريقة تجريبية؛ لمعرفة ما إذا كان العمل يصب في الاتجاه الصحيح أو لا، فليس كل سلام يتحقق هو سلام مقبول في النظرية الإسلامية ما لم تأت جميع خطواته متسقة مع الرؤية الاسلامية، ومنضبطا وفقاً لقيم هذا المنظور ومبادئه العليا(ابراهيم البيومي، المبادئ العامة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية،

إسلام أون لاين،http://www.islamonline.net/serlet/Satellite)

اذن النظرية الإسلامية وفق هذا المفهوم ترفض سلاماً عالمياً من نمط السلام الروماني القديم؛ لأنه كان قائماً على فلسفة مؤداها أن القوة تخلق الحق وتحميه، وأن البشر ينقسمون إلى أحرار وعبيد، كما ترفض النظرية الإسلامية سلاماً عالمياً من نمط السلام الامريكي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في ظل العولمة الراهنة؛ لأنه ينطوي على كثير من المظالم والفساد، ويعتمد في تحقيقه على القوة العارية من الأخلاق، وبالتالي فإن السلام الإسلامي – وفق هذا الرأي – يجب أن يمر عبر نظام للعلاقات الدولية

تحكمه قيم العدالة والمساواة والحرية ، وتحوطه أخلاقيات الوفاء بالعهود، والأمانة والصدق، وتقوده مبادئ التعاون والاعتماد المتبادل والعمل المشترك.

الدين والعلمانية:

ظهرت فكرة العلمانية في المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى (القرن السابع عشر والثامن عشر) كرد فعل طبيعي لظروف سادت تلك المجتمعات آنذاك، من طغيان لسلطة الكنيسة وتغلغلها في مناحي الحياة والحكم، وتطورت الفكرة مع مطلع القرن التاسع عشر حتى بلغت ما يمكن وصفه بالثورة على دور الدين في النشاط الإنساني والعلاقات بين أفراد المجتمع.

العلمانية (**Secularism**) هي نظام فكري وسياسي يقوم على فصل الدين عن الدولة والمجال العام، وضمان حياد الدولة تجاه جميع الأديان والمعتقدات. تهدف إلى إدارة الشؤون العامة بناءً على قوانين مدنية وعقلانية، دون استناد إلى نصوص دينية أو هيمنة رجال الدين على الحكم.

وهي سلطة مدنية أي سلطة الولاة والأمراء، ويشير المصطلح العلماني إلى كل ما هو واقعي ومدني وغير ديني، ويحكم العلمانيون العقل ويراعون المصلحة العامة دون التقيد بنصوص أو طقوس دينية وقد كانوا في الغالب مبعث التطور والتجديد في المجتمعات الغربية.

اذاً العلمانية فصل الدين عن الدولة، وإبعاد كل أثر للدين عن كافة شؤون الحياة الدنيا، ولا سيما السلطة السياسية واستلهمت مقوماتها من الأسس الدنيوية كالعلم والعقل، مراعاة المصلحة العامة. والعلمانية بهذا المعنى لا تنكر الدين أو تتنكر له إنما هي تفصل بين الدين وبين ظروف الحياة المختلفة، وتقصره على العلاقة بين الله والإنسان. (فايد، 1988، ص11-13)

وبدأت العلمانية كاتجاه ضد الدين مع المسيحية، باعتبارها الديانة التي سادت هذا المجتمع، حيث أنه وصلت سلطة الكنيسة إلى حد السيطرة التامة على عقول وقلوب الأفراد، إذ حجر رجال الدين آنذاك على العقول أن تفكر وتبدع، إلا إذا جادوا على أصحابها بصكوك غفران، يجتازون بها إلى رضا الرب وملكوت الحواس، وبالتالي فالعلمانية ظهرت في اوروبا كرد فعل على سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على كافة الشؤون الدينية والمدنية في المجتمعات الاوربية

وقد أدى الاعتقاد بالعديد من الأفكار منها أن المسيحية دين لا يحفل بالحياة الدينا ، ولم يأتي إلا دعوة للخلاص وإيمان بالمخلص، كذلك أن كل إنسان يولد بخطيئة ، والوسيلة إلى إصلاحه وتطهيره هي كفه عن ممارسة الحياة الدنيا وصرف كل همه إلى الأخرة للفوز برضا الرب والفردوس ، وكانت نتيجة هذه الأفكار أن حجرت الكنيسة على العقول كي تؤمن بهذه الأساطير دون تفكير أو تحميص حتى يتسنى لها فرض سلطتها وسطوتها على شؤون الحياة ومن ثم أبغضت العلم و تنكرت له ، واعتبرت النظريات العلمية التي توصل لها كبار العلماء آنذاك في كافة فروع العلم ضرباً من الكفر والإلحاد وكذبت أقوالهم ، واستهزأت بنظرياتهم دونما سند من علم ولا لرجالها من معرفة.

وقد لاقى كبار العلماء وأصحاب النظريات العلمية آنذاك في كافة فروع العلم حتفهم على أيدي رجال الكنيسة التي أصدرت أحكامها بإعدام أصحاب النظريات العلمية، التي لا تتفق في نظرهم مع ما جاء به الكتاب المقدس

(LE LIVRESAINT) أو مع مقررات وتعاليم الكنيسة الموروثة على مدى قرون من الزمن دون سند علمي.

ومن هؤلاء العلماء، العالم كوبر نيكوس مثلاً صاحب نظرية دوران الأرض حول الشمس، التي أنكرتها الكنيسة واعتبرتها متناقضة مع ما جاء في الكتاب المقدس، حيث أن الكتاب المقدس يتحدث عن الأرض ويصفها بالمسكونة أي الساكنة لا تتحرك.

ومن الحجر على العقول إلى الحجر على القلوب، تمثل فيما يعرف بصكوك الغفران، وبالتالي بلغ بالكنيسة أن تسيطر على مصائر الخلق وحياتهم العامة والخاصة، واعتبر الخروج عليها يعرض صاحبها إلى سوء العذاب بواسطة محاكم التفتيش.

كذلك فضلاً عن الحجر التي فرضته على عقول وقلوب الناس، أخذت الكنيسة تتدخل في الحركات السياسية والمنازعات التي سادت البلاد في ذلك الوقت، كما كانت حياة رجالها مخالفة لقواعد الدين والأخلاق التي يدعو إليها، فتسرب العنف والفساد إليهم، ولم يعد رجال الدين قدوة للشعب فسخط عليهم وأسقطهم من نظره.

كذلك أثيرت النعرات الطائفية والدينية واضطهدت الأقليات الطائفية آنذاك فقامت حروب بين طائفتي الكاثوليك والبروتستانت، واضطهد اليهود من قبل المسحيين باعتبارهم يهود في بلاد تدين بالمسيحية، وأجمعت هذه العوامل كلها على الدول الأوروبية، فأسفرت عن تخلفها وتأخرها عن ركب الحضارة الذي كان سائد في دول الشرق آنذاك (فايد، 1988، ص71-82) أما بالنسبة إلى علاقة الكنيسة بالدولة حيث الكنيسة أخذت طابع الدولة في بنيانها وهياكلها، من أجهزة ومؤسسات تكون هرمياً يجلس الإمبراطور على قمته، وهو صاحب السلطة العليا الذي لا تعقيب على إرادته وقراراته، حتى أصبح الإمبراطور يعرف (بظل الله في الأرض) وليس من حق البشر أن تحاسبه على ما يقوم به، كذلك الكنيسة فالبابا يجلس على قمة الهرم الكنسي، وهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في الشؤون الدينية.

وبعد سقوط الإمبراطورية الغربية في القرن الخامس الميلادي، أخذت الكنيسة تعمل على دعم أركانها وتثبيتها كسلطة سياسية في المجتمعات الأوربية الغربية، وذلك عن طريق ترسيخ فكرة سمو الكنيسة والدولة.

ولكن ذلك السلطان والطغيان للكنيسة الكاثوليكية في المجالين الديني والدنيوي أدى إلى احتدام الصراع بينها وبين أصحاب السلطة من الأمراء والملوك، وأصحاب النفوذ والتطلع الفكري من العلماء والأدباء والفلاسفة، فالصراع كان بين طبقة وطبقة وسلطة، وذلك على أساس الفصل بين الكنيسة والحكومة، وحدد الغرب معنى الدين الذي قُصد به (التوجيه الروحي للأفراد)، إضافة الى تحديد معنى الدولة والحكومة، فأرادوا به تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع، وهذا التقسيم هو الذي أخذ اسم العلمانية ، حيث استمرت هذه لقرنين من الزمن ؛ القرن السابع والثامن عشر ، حيث كانت العلمانية في مرحلتها المعتدلة ومن أبرز رجالات هذه المرحلة في الفكر الأوروبي (توماس هوبز، جون لوك ، جان جاك روسو). (البهي، ص225-227). كذلك فالثورة السياسية على سلطات البابا من الدول الأوروبية التي كان عليها أن ترفع حصصاً مالية ضخمة لإيطاليا مركز الكنيسة كما رغب التجار والأمراء في نهب ثروة الكنيسة بالإضافة لكراهية الناس نظام الدين الشكلي في العبادات فقط.

وكانت من أهم الآثار العلمانية وفصلها بين الدين والدولة، تفتح المحالات للانتماءات الوصفية للأفراد كي يلتفوا حولها، مثل الفردية والطبقية والعنصرية، ومن ثم بدأت الاضطراب والانهيار المعنوي فانتشرت أنواع الجرائم والفساد والانحلال، بسبب أن صياغتها للقوانين والنظم غير ملائمة لطبيعة الإنسان التي تجمع بين المادة والروح.

لذلك كان من آثار العلمانية على العلاقات الدولية بسبب فصلها بين الدين والدولة، أن العلاقات أصبحت تقوم بين الدول على أساس القوة المادية وحدها لا على أساس القيم والأخلاق والروحية ومن آثارها أيضاً أصبحت منتجات العالم مادة قاتلة تستطيع أن تنهي الحياة، حيث فجرت على البشرية ويلات الحروب والدمار.

بالإضافة إلى ذلك كله، فإن العلمانية وبأبعادها للدين عن الدولة، وإعلائها من شأن العلوم الوضعية وتنشئة أجيال وتربيتهم تربية لا دينية، قد جرّ ورائها العديد من الآثار الاجتماعية السيئة على سلوكيات الأفراد، ونظام الأسرة كله بصفة عامة.

على ذلك يمكن القول أن العلمانية نشأت في تلك الظروف التاريخية التي كانت سائدة في أوروبا ، وكردة فعل على سطوة الكنيسة الكاثوليكية في روما وطغيانها السياسي، والديني، حيث كانت معقولة في مرحلتها الأولى، واكتفت بإبعاد الدين والكنيسة عن السياسة وتوابعها، وفي المرحلة الثانية مع مطلع القرن التاسع عشر تجرأت وأنكرت الدين ولم تعترف بوجود الله سبحانه تعالى ، وهو الامر الذي قابلته معارضة شديدة من طرف مفكرو العالم الاسلامي لأنها تنكرت للدين من ناحية، ومن ناحية أخرى جاءت

في أعقاب موجة الاستعمار الأوروبي الحديث الذي اجتاح العالم الإسلامي منذ القرن السابع عشر وانتهت ببسط سيطرته على بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918.

ونظراً لما قام به رجال الكنيسة من ممارسات تراجع النظام الكنسي المسيحي في جنوب أوروبا، وحلت محله الأخلاق الإغريقية، ذات النزعة المتفائلة التي تمجد الدينا، وفقد الإنسان اهتمامه بالدين، أما في شمال أوروبا فقد اتجه الأفراد ساعين وراء النجاح والثروة مبتعدين عن الكنيسة والدين، واعتبروا الحياة وحياً ورسالة، والواجبات الأخلاقية أكثر من دينية (الجندي، 1980، ص119.) وتواتر العلماء والكتّاب في أوروبا الذين أداروا ظهورهم لتعاليم الدين وفلاسفة الألوهية، ورأوا في العلم القوة الدافعة الجديدة في الميدان العقلي مثل: (فولتر، دالمبير) الذين جمعوا أفكارهم في موسوعة ضخمة سجلوا بها موقفهم الخاص من الدين، ودعوا إلى طريق العلم والعقل في التعامل، ونادوا بقوانين وضعية كتشريع يحكم.

الدين والعولمة في العلاقات الدولية:

في إطار المساعي الرامية إلى تحديد مفهوم واضح جامع للعولمة حدث خلاف كبير بين المفكرين ، ولكنهم جميعاً اتفقوا على أن العولمة ظاهرة حديثة في العلاقات الدولية لها امتداداتها القومية التي انتجتها وهي مفهوم مغاير لمفاهيم العلاقات الدولية بمعناها التقليدي وأنه يشير إلى عملية متشابكة الأبعاد ، الاقتصادية السياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية ، الأمنية تهدف إلى دمج المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد في سوق عالمية واحدة في إطار النظام الرأسمالي وقد أدت عملية التشابك هذه الأبعاد كافة وتداخل بعضها البعض إلى استبعاد الدين من منظومة القيم الرأسمالية التي تتداخل مع بعضها إلى حد التشابك الذي يبدأ بالثقافة ثم ينتهي بالأمن مروراً بالاقتصاد والسياسة ويتصف في كثير من الأحيان بالغموض ، في ظل تغيرات ديناميكية شاملة لظاهرة يعبر عنها بمصطلح العولمة(عاطف السيد، ص8.)

أولاً: البعد الاقتصادي " البعد القيادي ":

وهو البعد الذي يقود في أوجه العولمة الاقتصادية التي تطرح نموذج اقتصاد عالمي مفتوح ومن خلال حرية التجارة الدولية وانسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز كما يطرح البعد الاقتصادي للعولمة زيادة مطردة للاستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر الموارد الأولية وما ينجم عن ذلك من تغير في أنماط العلاقات الاقتصادية بين الدولة والمجتمع.

ثانياً: البعد السياسي للعولمة " البعد الارتباطي ":

يرتبط البعد السياسي للعولمة بالمتغيرات الاقتصادية التي سينتج عنها قيام مرحلة عالم بلا حدود مما يجعل الدولة في حالة انكشاف أمام تيارات العولمة التي أصبحت السلطة الوطنية بفعلها تواجه العديد من القيود في سيطرتها سيطرة كاملة على إقليمها كما أصبحت السياسات من المجال المحلي إلى المجال العالمي.

ثالثاً: البعد الاجتماعي والثقافي

يرتبط هذا البعد بالتغير الناتج عن التعامل بين النظام الاقتصادي والبناء الثقافي في المجتمع، لذلك ستكون هناك ثقافة جديدة للعولمة ستطرح على الشعوب وتتداخل مع الثقافة الموروثة في المجتمع تدفع بالأفراد إلى تبني أساليب ذات مضامين عالمية وفق الاتصال الذي تطرحه العولمة عبر الدول بدون قيود وخلق ثقافة كونية واحدة.

رابعاً: البعد الأمني للعولمة

يرتبط هذا البعد بالوسيلة الي تستخدمها الدولة لحماية إقليمها وردع العدوان الخارجي الذي أصبح يأخذ صور مؤسسات مالية متطورة جداً تضاهي قدرة الدولة.

ووفقاً لهذه الابعاد تطرح العولمة شكلاً مختلفاً للمواطنة مؤداه أن المواطن لم يعد ذلك الفرد ، الذي يجب أن يعبر عن ولائه للسلطة أو انتمائه للدولة ، ففي زمن العولمة يصبح ارتباطه أقوى بمنظمات وهيئات عديدة يجد نفسه مدفوعاً للتعاون معها والانتماء إليها دون الرجوع إلى الحكومة التي يتبعها فإنها لم تعد داخله ضمن الاختصاص الداخلي للدولة بل أصبحت شأناً دولياً وسكانها الذين يشكلون أحد أركانها الرئيسية فالدولة لم تعد تملك السلطان المطلق في علاقتها مع سكانها لأنها ملزمة باحترام الحقوق الأساسية المعززة دولياً(السيد ياسين ، المواطنة، زمن العولمة، الأهرام ، تاريخ1999/4/8، ص15) رغم ذلك فإن التثبت بالهوية يجعل من الانتماء موضع تدافع يظهر بشكل أو بأخر الدين الوحيد الممثل باستخدامه وسيلة دفاع في صراع تهاوى بين الأنا والأخر خاصة بعد أن تقلص دور الحدود. (الحمروني، ص15-16)

وعموماً فان السياق التاريخي والانساني للعولمة لم يعط نتائج ايجابية يمكن النظر إليها على أنها إنسانية تجعل من عملية تحرير التجارة العالمية، ومن التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم أداة تسهم في تخليص الإنسانية من الآفات الاجتماعية وترفع عنهم الظلم، والاستبداد، وتنشر العدل، وتساهم في توسيع دائرة الحقوق المدنية، والإنسانية، وتعزز الاصلاحات الاجتماعية في إطار الدولة القومية، وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية. (عبد الخير عطا، وآخرون، 2001-2002.)

فالعلاقة بين الدين **و**العولمة **في** العلاقات الدولية معقدة ومتعددة الأوجه، حيث تؤثر العولمة على الدين والعكس صحيح، مما يخلق تفاعلات تتراوح بين التعاون والصراع. إليك أبرز جوانب هذه العلاقة:

.تأثير العولمة على الدين:

لقد سهلت العولمة انتشار الأديان عبر الحدود والتواصل بين الثقافات، الامر الذي سمح بانتشار الأديان (مثل المسيحية الإنجيلية في أفريقيا وآسيا، أو الإسلام في الغرب)، وظهور "ديانة عالمية" هجينة مثل بعض (الحركات الروحية الجديدة التي تدمج عناصر من أديان متعددة).

كما أسهمت في تحدي الهويات الدينية التقليدية حيث تعرضت القيم الدينية المحافظة لتيارات ثقافية مختلفة، مما خلق صراعًا بين الأصالة والحداثة (مثل الجدل حول حقوق المرأة أو المثلية في المجتمعات الدينية)، وهناك بعض الجماعات الدينية تتبنى العولمة (مثل استخدام الإنترنت للدعوة)، بينما تقاومها جماعات أخرى (مثل الحركات الأصولية).

فالعولمة **لا تقضي على الدين**، لكنها تحوّله وتتفاعل معه بطرق معقدة. وعلى ذلك فإن الدين قد يصبح **أداة توحيد عالمي** أو **سببًا للصراع**، حسب كيفية توظيفه في النظام الدولي.

أمثلة على الخطاب الديني الرسمي:

دولة الفاتيكان:

تلعب دولة الفاتيكان بوصفها مركزًا روحيًا للكنيسة الكاثوليكية، دورًا مهمًا في الوساطة في النزاعات والحروب فالفاتيكان تمتاز بسياسة حيادية، مما يجعلها طرف موثوق فيها للوساطة هذا الحياد يسمح لها بالتواصل مع مختلف أطراف النزاع، سواء كانت الأطراف دولًا أو منظمات.

فهي تمتلك شبكة كبيره وواسعة من العلاقات الدولية والدبلوماسية مع الكثير من الدول جعلها تستثمر هذه العلاقات لتعزيز الحوار والسلام، وتقديم الدعم للأطراف المتنازعة في السعي نحو حلول سلمية.

قدمت دولة الفاتيكان العديد من المبادرات، فقد دعت للحوار بين الأديان، ونظمت الكثير من المؤتمرات الدولية حول السلام وذلك بهدف بناء جسور بين الثقافات المختلفة وتعزيز التفاهم كما تستخدم الفاتيكان تأثيرها الروحي لتشجيع الأطراف المتنازعة على التوصل إلى حلول سلمية فتعاليم البابا حول السلام والمصالحة تُعتبر أدوات فعّالة في هذا السياق

فدور الفاتيكان في تسوية النزاعات والحروب تضمن العديد من الأمثلة التاريخية والحديثة. هذه بعض هذه الأمثلة:

1. النزاع في كولومبيا

في العقدين الماضيين، لعبت الفاتيكان دورًا في تسهيل السلام بين الحكومة الكولومبية ومتمردي فارك حيث قام البابا فرانسيس بأرسل ممثلين خاصين من الفاتيكان لمساعدة الأطراف المتنازعة في المفاوضات للوصول الي توقيع اتفاق السلام والذي وقع في 2016.

2. الحوار بين إسرائيل وفلسطين

كانت الفاتيكان نشطة في دعم الحوار بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي فقد دعا البابا فرانسيس في عام 2014، إلى لقاء تاريخي في الفاتيكان جمع بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كجزء من جهود تعزيز السلام.

3. الأزمات في إفريقيا

في مناطق مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، تدخل الفاتيكان عبر مبادرات دبلوماسية ونشاطات إنسانية. تم تنظيم لقاءات مع القادة المحليين لتعزيز الحوار وبناء السلام.

4. الدعوات إلى السلام في سوريا

عبر البابا فرانسيس، أصدرت الفاتيكان عدة دعوات لإنهاء الصراع في سوريا، ودعت إلى المساعدات الإنسانية ودعم اللاجئين، مما ساهم في رفع الوعي الدولي حول الأزمة.

تظهر هذه الأمثلة كيف أن الفاتيكان، من خلال دبلوماسيته ونشاطاته الإنسانية، يسعى إلى تسوية النزاعات وتعزيز السلام في مناطق مختلفة من العالم فدور الفاتيكان في الوساطة في النزاعات والحروب يعكس التزامها بالسلام والعدالة من خلال دبلوماسيتها النشطة ومبادراتها السلمية، كما تسعى الفاتيكان إلى تقديم حلول مستدامة للنزاعات، وتعزيز التفاهم بين الشعوب والثقافات.

الخطاب الإيراني:

لقد حكمت سياسة إيران الخارجية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة1979 ، مجموعة من المبادئ التي بينت دور إيران في العالم، كان أساسها مبنياً على العامل الديني خدمةً للمذهب الشيعي في العالم كله، والذي من خلاله تم صياغة أهداف إيران الخارجية، في الدستور الإيراني لسنة 1979 والمعدل 1989 وكانت كالآتي:-

1-مبدأ تصدير الثورة في السياسة الخارجية الإيرانية.

2-وحدة المسلمين التي تتجاوز الحدود السياسية القائمة بين الدول الإسلامية.

3- تم صياغة مبدأ لا شرقية ولا غربية، والاعتماد على الذات وذلك في إطار الصراع القائم في فترة الحرب الباردة بين منظومة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، ودول العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

4-مبدأ رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها القوى العظمى لحماية البلاد الإسلامية.

5-العمل على تقديم الدعم حركات التحرر في العالم الإسلامي.

ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت إيران مجموعة من السياسات حتى تتمكن من إيصال خطابها وتصدير الثورة الإيرانية كنموذج لشعوب العالم المستضعفة حسب المفهوم الإيراني:

. دعم الحركات التحررية في العالم.

. تسخير وسائل الإعلام المختلفة للترويج لتصدير الثورة الإيرانية.

. قيام السفارات الإيرانية بلعب دور مؤثر في اتجاه تصدير الثورة وتقديم الدعم لحركات التحرر حسب المفهوم الايراني.

. تشكيل الندوات والمؤتمرات.

. إرسال البعثات العلمية للخارج وتسخيرها من أجل الدعوة للثورة. (السائح، الربيعي،2024، 78)

نظرية أم القرى :وضعها محمد لاريجاني، وتقوم على افتراض تحول الجمهورية الإيرانية إلى مركز الإسلام العالمي، تحت قيادة زعيم يتمتع بالسلطة والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء، على اعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي تشكيل امة إسلامية واحدة، واختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة، تستند إلى التجربة التاريخية للدولة الإسلامية التي وصلت إلى أوج قوتها، وتقدمها، وتفوقها، وتمدنها بفضل ذلك، وهذا الهدف سيتحقق بحسب نظرية أم القرى من خلال جملة من المراحل، وهي (أبوحنيفة، 219ص184)

المرحلة الأولى :وهي تقتضي بضرورة بروز الوعي، والاهتمام، وهدفها إحياء الإسلام) الإسلام الشيعي) باعتباره السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة.

المرحلة الثانية :السعي وبذل الجهود لقيام الحكومات الإسلامية في مختلف الدول، وذلك من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل، والطرق سواء كانت انتخابات أم استفتاءات.... وفي بعض الأحيان قد تؤدي ثورة الشعوب والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة.

المرحلة الثالثة :بعد تحقيق الشعوب لتلك الأهداف سالفة الذكر، وتشكيل الحكومات الإسلامية، يتوجب عليها بعد ذلك التوجه نحو تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيد صفها تحت قيادة دولة أم القرى التي تكون إيران مركزها (أبوحنيفة، 219ص185)

الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر:

لقد شكل2001/9/11م حدثا مهما أدى تحول كبير في العلاقات الدولية، والذي يعتبره البعض رد فعل طبيعي على صعود القيم والأفكار والعرقيات في عالم السياسة الدولية في الربع الأخير من القرن (20) الذي بدوره أنتج الحركات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة الامريكية، وبخاصة اتجاه العالم الإسلامي، في مقابل ذلك ظهرت الحركات الراديكالية الإسلامية والتي اعتبرت توجها مضادا لسياسات الحركات الأصولية في الغرب.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الدين في سياستها الخارجية في اثناء الحرب الباردة لمواجهة الشيوعية أبرزها (حركة طالبان في أفغانستان) ضد الاتحاد السوفيتي (سابقا) وقدمت لها كل الدعم اللازم.

لذلك يعد الحادي عشر من سبتمبر نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث قوى اليمين الديني في الولايات المتحدة وأوروبا يدعون إلى أن الصراع القادم صراع حضارات "صراع أديان" وأن الإسلام هو العدو الأوحد لهم، وهذا ما جاء في كتاب: صمويل هنتنجتون".

من هنا أصبح الصراع بين الإسلام والغرب صراعا دينياً يكيل فيه الغرب الاتهام إلى الاسلام مما آثار العديد من اشكاليات في العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية والدول الغربية، مما أثار عدة تساؤلات حول الخطاب الغربي نحو الإسلام.

وضعت هذه الاشكاليات الإسلام على طاولة فعاليات الهوية والولاء والمواطنة في العالم الغربي. وخصوصاً وقد درج الخطاب الديني الإسلامي على تبني ثنائية تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، فالجاليات الإسلامية التي حصلت على حق المواطنة في الدول الغربية نادت بضرورة مراجعة هذه الثنائية، وتعاملت مع الغرب غير المسلم على أنه الوطن. كما أن الجاليات الإسلامية لديها الآن أجيال عديدة في الغرب الأوروبي والأمريكي، ورغم قوة الحضارة الغربية، وقوة مؤسساتها إلا أن الأجيال الجديدة من المسلمين ما زالوا حريصين على دور ما للإسلام في علاقتهم السياسة بالحكومات في الدول الغربية.

وقد أدت أحداث 11 سبتمبر إلى التشكيك في ولاء الجالية الإسلامية حيث أصبح المسلمون الحاصلين على حق المواطنة موضع اتهام، وكان عليهم أن يثبتوا أنهم مواطنون مخلصون لحماية الوطن الأمريكي.

ومما زاد من حدة التحدي وعدم اليقين حول أدلة الاتهام الامريكية لحركة طالبان في ضلوعها في احداث سبتمبر، فالولايات المتحدة الامريكية اعلنت الحرب دون وجود يقين قضائي حول هوية العدو، وحول شرعية القتال في صفوف الجيش الأمريكي لدى المسلمين الأمريكان. إن عدم اليقين زاد التوتر داخل الجماعة كذلك علاقتها بالبيئة المحيطة بها.

وقد أثارت هذه الجماعة تساءلاً أرسلته إلى المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية حول جواز مشاركة الجنود المسلمين الذين يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش الأمريكي في المهمات القتالية، وتحدد السؤال أهداف العمليات العسكرية في الآتي:

1-الانتقام ممن يعتقد أنهم شاركوا بتدبير عمليات انتحارية نفذت ضد أهداف مدنية وعسكرية.

2-القضاء على العناصر المتهمة بالإرهاب التي لجأت إلى الأراضي الأفغانية وغيرها.

3-العمل على إعادة هيبة واحترام الولايات المتحدة باعتبارها قوة عسكرية منفردة في العالم.

إن تحليل هذا السؤال يقتضي معرفة الخلفية الاجتماعية والنقاشية للسائل فالسائل يمثل قوى اجتماعية سياسية داخل المجتمع الأمريكي تعيش في نقطة التماس الحضاري بين حضارتين أحداهما سائدة (الأمريكية) والأخرى تسعى لنفض أو إزالة غبار التخلف (الإسلامية) تلك الجماعة هجرت أوطانها لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، فالجيل الأول من هؤلاء المهاجرين تعرض لعوامل طرد من أوطانهم العربية والإسلامية، وعلاقتهم بأوطانهم قائمة على صلات القرابة والدم وليس على أساس المواطنة والولاء القومي. إن البدائل المطروحة هي إما الانضمام إلى الخدمة العسكرية في الجيش الأمريكي والانضمام إلى صفوف المقاتلين الذين قد يقتلون مسلمين أفغان أو الانضمام إلى الخدمات الإدارية والصحية في الجيش الأمريكي.

إن اختلاف سياقات منتجي الخطاب مؤثر بلا شك على آرائهم وتحليلاتهم فالذين يعيشون في لبنان تأثروا بتجربة لبنان السياسية، والذين يعيشون في مصر تأثروا بالاستقرار، ولعل اختلاف البيئة قد اقتضى إلى اختلاف التكيف والتأصل والحكم.

أولاً: رؤية الخطاب الديني الإسلامي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لقد وصفها أوصاف متباينة، د. محمد سليم العوا وصفها بأنها أحداث اهاربية ترقى إلى مرتبة ترويع الأمنيين. الشيخ الشعيبي قد وصف الولايات المتحدة بالكفر، واعتبرها دولة كافرة، ولم يعتبر ضحايا الهجوم أبرياء، بل هم كفرة، ويجوز في قتال الكفرة قتل أبنائهم، بل ويجوز قتل المسلمين الذين يختلطون بهم. ومازالت رؤية الشيخ الشعيبي تحكم تلك الثنائية التقليدية للعالم (دار الإسلام ودار الكفر). في حين أن الشيخ فيصل البيروتي اعتبر الولايات المتحدة دار دعوة حيث يعيش بها عدد كبير من المسلمين، بل إن الدول الأوروبية والولايات المتحدة ليستا دار الحرب. أما الشيخ مولوي وصف الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة بأنها معركة شرسة ضد الإرهاب، وعلى الرغم من اتفاق كل من مولوي والشيخ علي جمعة على الحكم النهائي بشأن القتال في صفوف الجيش الأمريكي إلا أنهم اختلفوا في رؤية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الشيخ علي جمعة لم يصفها بالإرهاب بل وصف المتهمين بأنهم مجاهدون للقوات الشيوعية بالأمس (يمكن الاطلاع على منتدى كل من محمد سليم العوا، الشيخ القرضاوي، المستشار طارق البشري، في موقع islamonline)

ثانياً: رؤية الخطاب الديني الإسلامي للواقعة والسلوك الأمريكي في أعقاب الأزمة: المقصود هنا هو رؤية الخطاب الديني للسياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة، هل يعد التصرف الأمريكي اتجاه أفغانستان وتنظيم القاعدة مقبولاً؟ هل شن الحرب على طالبان وأسامة بن لادن هو البديل الشرعي والمشروع؟

هناك اتجاهين بخصوص السلوك الأمريكي داخل الخطاب الديني:

الأول: لا يرى غضاضة في لجوء الولايات المتحدة إلى الانتقام، بعد تحديد الجناة ومحاكمتهم.

الثاني: اجمع على عدم شرعية السلوك الأمريكي تجاه أفغانستان وتنظيم القاعدة وذلك لغياب الدليل على تورطهم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة قبل الحادي عشر من سبتمبر كانت في حاجة إلى دعم نفوذها ووجودها السياسي والعسكري في آسيا حتى تردع الطموح الصيني وتمنع التقارب الاستراتيجي الصيني الروسي الذي اتضح في مؤتمر شنغهاي للتعاون الأمني عام 2001 م، وكانت الأحداث هي الواقع المباشر للسلوك الأمريكي. بالتالي فإن الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان قد تكون لأغراض أخرى غير تلك المذكورة (شريف ،2000)

إن نظرة الأمريكيين للإسلام والمسلمين ما زالت غير مستقرة، منهم لا يميزون بين الإسلام والعروبة، لكن أحداث 11 سبتمبر وفرت لجورج بوش الابن" فرصة لتجسيد المشروع الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على التفوق العسكري والأصولية الدينية. (السيد ولد أباه، 2004).

ومن ناحية ثانية رفعت الأحداث من أسهم المحافظين الجدد وانهت التنافس بين تيارين تنازعا تركيبة الإدارة الأمريكية لفترة طويلة وهما التيار المحافظ التقليدي والتيار المحافظ والذي تغلب في نهاية المطاف بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وقد كشفت نظريات وخطاب "بوش" وأركان إداراته في الساعات الأولى من تلقي الحدث اتجاهات العقيدة الاستراتيجية الأمريكية التي كان محورها "الحرب المقدسة ضد الإرهاب" بهدفها المعلن وهو نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وأداتها المجددة بالضربة الاستباقية. الأمر الذي الولايات المتحدة تكتسح أفغانستان والعراق تحت غطاء شرعية محاربة الإرهاب، أو العدو الجديد "الإرهاب الإسلامي".

وقد تحدد الإرهاب في المفهوم الأمريكي بعبارة " من ليس معنا فهو ضدنا " وبهذا الشكل لا يمكن الهروب من حقيقة أن الحرب الأمريكية على الإرهاب ستطال المنطقة العربية والإسلامية بشكل عام، ابتداء من نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي يرى "بوش" أنها تولد الإرهاب ويجب أن تتغير (شاهين، 2005، ص217)

وقد أوردت الإدارة الأمريكية العديد من المبادرات والمشروعات التي قصد بها إحداث التغيرات في المنطقة العربية والإسلامية بما يخدم ويتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة، وتعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير نموذجاً لما طرح بعد أحداث سبتمبر، وسعت من ورائها الإدارة الأمريكية إلى فرض عملية تغييرية طويلة المدى لإعادة تشكيل المجتمع العربي والإسلامي.

الخاتمة والنتائج:

تناولت هذه الورقة البحثية (البعد الديني في العلاقات الدولية) والتي حاولنا فيها أن نتتبع هذا المكون الثقافي، ابتداء من التأصيل للدين، وحتى العلاقة بين الدين والسياسة والدولة، ومن ثم بروز الدين كعامل مهم في العلاقات الدولية.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن منذ نهاية الحرب الباردة وعلى نحو أكثر وضوحاً منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نشهد تصاعد البعد الديني في العلاقات الدولية بشكل لافت، وتأثيراً قوياً للأبعاد الثقافية والاجتماعية بشكل عام.

وقد توصلت إلى الدراسة إلى:

1- ارتبط التنظير للعلاقات الدولية بشكل دائم، بواقع هذه العلاقات وهو الأمر الذي حكم تطور المنظورات الكبرى منذ بداية الحديث عن علم العلاقات الدولية وحتى نهاية مرحلة الحرب الباردة، وإن كانت أدبيات العلاقات الدولية في سبيلها لإعادة التوازن بين الواقع وتغير النظرية بعد رصدها وتصنيفها للمتغيرات العالمية والتي كشف عنها انتهاء الحرب الباردة والتي آلت إلى الاهتمام بالأبعاد غير المادية للعلاقات الدولية.

2- العولمة وما صاحبها من ثورة معلوماتية هائلة، جعلتها تنتقل من كونها نشاطاً تشترك فيه كل المجتمعات والجماعات الإنسانية، حسب طبيعتها وظروفها، إلى الدعوة لاندماج تلك الجماعات في جماعات أخري، تختلف عنها فكرياً وثقافياً، الأمر الذي ينجم عنه مخاطر تتمثل في تفكك العلاقات الاجتماعية وتوهين الانتماءات الوطنية، ومن ثم إلى عجز السلطة في التوفيق بين تفاعلات المجتمع.

غير أننا لاحظنا أن العولمة وما صاحبها من رد فعل للعديد من الجماعات والتيارات الفكرية، والرفض الذي صاحبها من رد فعل للعديد من الجماعات والتيارات الفكرية، والرفض الذي صاحبها وخاصة في الجوانب الثقافية، أدى وإن كان بشكل لم يختبر تماماً إلى زيادة دور الدين وتدخله في جميع مناحي الحياة، ومن ثم العلاقات الدولية.

3-شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر صدمة عنيفة للعقل الأمريكي، الذي ظهر عاجزا عن استيعاب هذه الهزة، والتي كشفت عن شعور امريكي عام بالضعف والهشاشة في مواجهة خطر لا يرتكز في كيان قومي أو تحد إقليمي أو دولي تقليدي ، وبدت القوة العسكرية والتقنية عاجزة عن مواجهة هذا النمط الجديد من المواجهة، ولا تتوفر آليات التعامل معه، وقد تعمدت الولايات المتحدة من خلال خطابها الرسمي أن تختزل الأحداث في صراع الحضارتين الغربية والإسلامية، أي بمعنى الربط بين الإسلام والإرهاب، ومن ناحية أخرى تجدد الرؤى التي كانت ترى بأن هيمنة الولايات المتحدة واستمرارها مرهونة بوجود عدو يوفر لها الفرصة في استمرارية الهيمنة ، وهذا ما أدت إليه الأحداث . كما أن الأحداث أدت إلى تعاظم الدور الديني في الولايات المتحدة ذاتها من خلال سيطرة المحافظين الجدد، والذين تربطهم علاقات وطيدة باليمين الديني المسيحي.

4-إذا كنا نجزم بأن للدين دور في العلاقات الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإنه بدأت تطالبنا الكتابات والرؤى التي تؤكد على ذلك، ولكن رؤية "صمويل هنتنجتون" ترى أن الدين سيشكل العلاقات الصراعية في المرحلة القادمة، ويرى بأن الثقافة ستؤدي إلى ظاهرة الصدام الحضاري، والتي ستحل محل الحرب الباردة، كما أن العامل الثقافي هو الذي سيشكل الحدود لتحل الحدود الحضارية محل الحدود السياسية والإيديولوجية. وقد وجد "هنتنجتون" في أحداث 11 سبتمبر أنها تمثل انتصاراً لرؤيته للعالم بعد الحرب الباردة. وكيف أن الأديان هي عبارة عن مشروعات لحروب مستقبلية. وبالتالي فإننا نرى أن المكون الديني يمكن الاستفادة منه في العلاقات الدولية، وذلك من خلال توظيفه في علاقات تعاونية تشمل وتتسع للجميع، تبنى على أسس التفاهم ونبذ الكراهية والسلم.

المراجع:

القواميس

القاموس المحيط ، ج4 ، فصل الدال والذال.

الكتب:

البهي، محمد، **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الأوروبي**، مكتبة وهبه، القاهرة.

الجندي، أنور ، (**1980**)، **سقوط العلمانية**، دار الكتاب اللبناني، الطبعة 2، بيروت

الحمروني، ونيسة، (**د ت ن**)، **العولمة والدولة**، أكاديمية الدراسات العليا، ط1.

حنفي، سعد، (**1999**) **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

السيد، عاطف، (**دت ن**)، **العولمة في ميزان الفكر** ، مطبعة الأسعد، الاسكندرية، مصر.

شاهين، عماد الدين، (**2005**)، **الشرق الأوسط الكبير: أصداء الرؤى الغربية، أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، مصر.

فايد، زكريا، (**1998**)، **العلمانية: النشأة والأثر في الشرق والغرب**، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة 1.

محمود، لطفي محمد حسام، (**1999**)، **المدخل لدراسة القانون في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء نظرية القانون**، درا النهضة العربية، الطبعة 4.

مصطفى، نادية محمد، (**1983**)، **مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية**،مذكرات مطبوعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
مصطفى، نادية محمد، وآخرون (**2008**) **العلاقة بين الديني والسياسي، مصر والعالم رؤى متنوعة وخبرات متعددة**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
مقلد، إسماعيل صبري، (**1984**) **العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط3، جامعة الكويت، الكويت
هنتنجتون، صامويل،(**1998**) **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام** العالمي، ترجمة، محمد مستجير، دار سطور، القاهرة، مصر.
ولد أباه، السيد، (**2004**)، **عالم ما بعد 11 سبتمبر، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

الرسائل العلمية:

1-مكين، بشير أحمد، (**2010**)، **البُعد الديني في العلاقات الدولية "دراسة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر**، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم. السودان

الدوريات

أبوحنيفة، الوليد، (**2019**) **البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والأهداف**، مجلة المعيار، العدد (74)، المجلد (23) جامعة الجزائر.
عبد الحي، وليد، (**2005**)، **مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية**، المستقبل العربي، بيروت، العدد 213، فبراير
عبد الرحمن، شريف، (**2000**)، **نماذج من الرؤى الغربية لحالة الإسلام والمسلمين في العالم المعاصر، أمتي في العالم**، حولية قضايا العالم الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة.
محمد، السائح أحمد، الربيعي، محمد علي، (**2024**) **بحث تأثير مبدأ تصدير الثورة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول.

الصحف:

1- ياسين، السيد، **المواطنة، زمن العولمة**، الأهرام، تاريخ1999/4/8.

الانترنت:

-جمال الدين عطية، **منظور إسلامي معاصر للعلاقات الدولية**، موقع إسلام أون لاين،
. http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

2-ابراهيم البيومي، **المبادئ العامة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية**،
http://www.islamonline.net/serlet/Satellite

3- منتدى كل من محمد سليم العوا، الشيخ القرضاوي، المستشار البشري، في موقع islamonline)

4- عصام عبد الشافي، في 13 فبراير 2008 ، **البعد الديني في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر:2009/5/9
تاريخ الزيارة:2025/2/1

https://bohothe.blogspot.com/2009/05/blog-post.html